الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

المدة

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 19 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير لتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي (عدد 2021/24)

- مع استعجال النظر –

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 21 أفريل 2021
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 10 ماي 2021
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاقية الضمان
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 06 ماي 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 26 ماي 2021

رئيس اللجنة: هيكل مكي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام عجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 21 أفريل 2021**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 06 ماي 2021: النظر في مشروع القانون.**
2. **جلسة يوم 26 ماي 2021: الاستماع إلى وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة ورئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير بالنيابة ومدير عام الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ومدير عام الوكالة الوطنية للمحافظة على المحيط.**

- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين**

(نتائج التصويت: 6 مع / 0 محتفظ / 0 ضد)

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 19 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير لتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي (عدد 2021/24)

أولا: تقديم مشروع القانون

تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 67 منه، يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 19 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة باتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2019 بين الديوان الوطني للتطهير والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي بقيمة 50 مليون أورو وذلك على إثر مفاوضات مطولة بخصوص صيغة ضمان القرض المقترحة من الجهة الممولة.

أهداف البرنامج:

في إطار استراتيجية الديوان الوطني للتطهير التي تهدف إلى المساهمة في تحسين ظروف العيش عبر توفير خدمات التطهير لتشمل أكبر عدد ممكن من المنتفعين وتبعا لتعميم النظام البلدي بكامل تراب الجمهورية، يعتزم الديوان الوطني للتطهير التدخل لتطهير 36 منطقة (يفوق عدد سكانها 3000 نسمة) كانت مصنفة كمناطق ريفية بـ 13 ولاية لفائدة حوالي 130 ألف ساكن كما يلي:

- مناطق وادي الزرقاء وسيدي إسماعيل ودقة بولاية باجة،
- مناطق سوق السبت والعزيمة والمرجى وحكيم الجنوبي بولاية جندوبة،
- مناطق الزهراء والمعصرة وحي نجيبة والمنصورة والحاثرمين والدخيلة بولاية منوبة،
- مناطق بوكريم وزاوية المقايز وديار الحجاج بولاية نابل،

- مناطق شط مريم وأولاد عبد الله وعين مذاكر والشقارنية ولفرادة ومنزل فاتح بولاية سوسة،
- مناطق الباطن والعلم والدلوسي بولاية القيروان،
- منطقة حاسي الفريد بولاية القصرين،
- منطقة لسودة بولاية سيدي بوزيد،
- مناطق الحزق واللوزة وعيون المابل وسيدي صالح والحاجب بولاية صفاقس،
- منطقة منزل الحبيب بولاية قابس،
- منطقة حاسي عمر بولاية مدنين،
- منطقة حزوة بولاية توزر،
- منطقة رجيم معتوق بولاية قبلي.

وقد تم ضبط هذه المناطق على ضوء مخرجات دراسة استراتيجية لتطهير المناطق الريفية ذات السكن المجمع قام بها الديوان الوطني للتطهير خلال الفترة 2010 ـ 2012 أفضت إلى تشخيص 80 منطقة ريفية يفوق عدد سكان كل منها ثلاثة آلاف ساكن.

وحيث تم التدخل بـ 34 منطقة ريفية في إطار الأقساط الأولى من البرنامج الوطني لتطهير المناطق الريفية وإدراج 36 منطقة المتبقية ضمن القسط الرابع من البرنامج الوطني لتطهير المناطق الريفية موضوع الاتفاقية المعروضة للموافقة. كما يجري حاليا تقييم العروض للتدخل بمنطقة تيبار من ولاية باجة في إطار رسكلة الديون الإيطالية، وإعداد الدراسات التنفيذية لتسعة مناطق أخرى بولاية بنزرت ضمن البرنامج المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.

مكونات البرنامج:

المكون الأول: إنشاء وإعادة تأهيل البنية التحتية للصرف الصحي (الدراسات، الشبكات، المحطات) وذلك من خلال:

- مدّ حوالي 474 كلم من القنوات،
- إنجاز حوالي 35 000 صندوق ربط بالشبكة العمومية للتطهير،

- إنجاز 53 محطة ضخ،
- إنجاز 12 محطة تطهير جديدة.

المكون الثاني: دعم فني وتدعيم القدرات لفائدة الديوان الوطني للتطهير في شكل هبة بقيمة 1 مليون أورو.

وفي هذا السياق، سيتم إجراء دراسة استراتيجية لتعميم خدمات التطهير بالإضافة إلى دعم الحملات التوعوية الموجهة للمدارس والمراكز الصحية ودعم مقاربة النوع الاجتماعي للبرنامج.

كلفة البرنامج:

تقدر كلفة البرنامج الجملية بـ 51 مليون أورو.

التمويل:

سيتم تمويل البرنامج بواسطة قرض بضمان الدولة من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 50 مليون أورو حسب الشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة تساوي (Euribor + % 0,40)،

- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال،

- عمولة دراسة الملف (commission d'instruction): 0,25 %،

- عمولة التعهد (commission d'engagement): عمولة تدريجية من 0.15 % بعد مضي تسعة أشهر انطلاقا من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى 0,5 % في السنة الخامسة.

كما تسند الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الديوان الوطني للتطهير هبة بقيمة 1 مليون أورو بعنوان الدعم الفني المذكور.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 6 ماي 2021 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية الضمان.

وخلال النقاش، أكّد أعضاء اللجنة على أهمية هذا القرض ودوره في تحسين خدمات التطهير في المناطق الريفية التي تشكو من منظومة تطهير متردية تتسبب في المساهمة في تلويث المائدة المائية. واستفسروا عن نسبة إنجاز وكيفية تنفيذ مكونات المشروع بالنسبة للثلاثة أقساط السابقة والمتعلقة بالبرنامج الوطني للتطهير الريفي، إضافة إلى ضرورة مد اللجنة بالوضعية المالية الحالية للديوان الوطني للتطهير لمعرفة مدى قدرته على الإيفاء بتعهداته المالية. ولمزيد الدرس والاستيضاح، ارتأت اللجنة دعوة الأطراف المعنية بالموضوع للاستماع إليهم.

وخلال جلسة يوم 26 ماي 2021 استمعت اللجنة إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة والسيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالنيابة والسيد مدير عام الوكالة الوطنية لحماية المحيط والسيدة مدير عام الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

وفي بداية تدخله، تولى السيد الوزير تقديم معطيات حول الديوان الوطني للتطهير ومهامه وتنظيمه الإداري. كما تم التطرق إلى حجم استثمارات الديوان وإنجازات القطاع فيما يتعلق بالربط بشبكة التطهير وعدد قنوات التطهير وعدد محطات التطهير وحجم المياه المعالجة سنويا.

وتعرض إلى استراتيجية الديوان والمتمثلة أساسا في تعميم خدمات التّطهير لتشمل المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية من خلال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير بالبلديات غير المتبناة وكذلك تحسين نوعية المياه المعالجة من خلال تهذيب وتوسعة محطات التطهير المتقادمة وتركيز المعالجة الثلاثية وفصل المياه الصناعية عن المياه الحضرية، هذا إضافة إلى التوجه نحو استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال التّطهير وخاصة منها المقتصدة في الطاقة ممّا يمكّن من تحسين مردودية نظم المعالجة والضغط على كلفة الاستغلال.

وتعرض المتدخلون إلى برنامج التطهير الريفي، حيث أفادوا أنه تمّ إعداد استراتيجية وبرنامج للتّدخل بالمناطق الريفية التي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا وذلك لتلافي الوضعية البيئية المتردية والإشكاليات المطروحة فيما يخصّ التطهير بالوسط الريفي. وأوضحوا أنه تمّ ضبط هذه المناطق على ضوء مخرجات دراسة استراتيجية لتطهير المناطق الريفية ذات السكن المجمّع قام بها الديوان الوطني للتطهير خلال الفترة (2010-2012) أفضت إلى تشخيص 80 منطقة ريفية يفوق عدد سكان كلّ منها 3000 ساكنا. وأضافوا أن الدراسة تضمنت كذلك برنامجا استثماريا ينجز على أربعة أقساط انطلق منذ سنة 2000 ويتواصل إلى حدود سنة 2026.

وتطرقوا إلى أهم المناطق التي تم التدخل فيها وهي 34 منطقة ريفية تمّ تطهيرها إلى موفى شهر أفريل 2021 موزّعة على 11 ولاية، شملت 111 ألف ساكنا ومدّ 234 كلم من القنوات وإنجاز 5 محطّات تطهير وإنجاز 24 محطّة ضخ.

وقدّموا معطيات حول القسط الأوّل من البرنامج الوطني للتطهير الريفي الذي يضم 8 مناطق والقسط الثاني الذي يضم 15 منطقة والقسط الثالث (11 منطقة) والإشارة إلى بقية المناطق المبرمجة بين سنتي 2021 و2023 وعددها 10 مناطق وهي موزّعة على ولايتي بنزرت وباجة، تشمل 48 ألف ساكنا ومدّ حوالي 82 كلم من القنوات وإنجاز 8 محطّات ضخ بكلفة تقدر بحوالي 32 مليون دينار.

هذا وتم كذلك تقديم معطيات حول برنامج القسط الرابع موضوع القرض المذكور والذي يضم 36 منطقة بـ13 ولاية لفائدة 130 ألف ساكنا ويتعلق بمدّ 474 كلم من القنوات وإنجاز 11محطّة تطهير وإنجاز 53 محطّة ضخ بكلفة تقدر بـ200 مليون دينار.

وخلال النقاش، اعتبر أعضاء اللجنة أن هذا القرض يعتبر من القروض الحميدة وهو موجه لتحسين مستوى عيش المواطن من خلال توفير خدمات التطهير لأكبر عدد ممكن من المنتفعين. وتطرقوا لعديد المسائل تمثلت أساسا في طلب معطيات حول الوضعية المالية للمؤسسة وقوائمها المالية ونتائجها السنوية وحجم ديونها وقدرتها على الإيفاء بتعهداتها في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها جل المؤسسات العمومية.

واستفسروا كذلك حول استراتيجية الوزارة والديوان الوطني للتطهير في معالجة إشكاليات البيئة والمحيط بمختلف المناطق بحكم ما يتم ملاحظته يوميا من تراكم للنفايات وكثرة المصبات العشوائية وتعطب محطات التطهير والصرف الصحي وتأثير ذلك على الوضع البيئي والصحي. وتساءلوا حول برامج الديوان بالنسبة للجهات الريفية بالخصوص في مجال خدمات التطهير والنفايات وحول تحيين برامج أمثلة التهيئة العمرانية.

كما أكّدوا على ضرورة حوكمة الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية والاستثمارية للديوان في علاقة بمزودي الخدمات وتعامله مع الشركات الصغرى في إطار الآلية 41.

كما استفسروا حول تدخل الديوان في عديد المناطق في الجمهورية خاصة منها الريفية أو المعزولة أو التي لم تبرمج ضمن القسط الرابع للبرنامج الوطني للتطهير الريفي.

وفي ردوده، بيّن السيد الوزير أنّ الوزارة تسعى للتدخل في جميع المناطق الريفية منها والحضرية للتقرب أكثر ما يمكن من المواطن لتحسين ظروف عيشه مؤكدا على أن التدخل الديوان يتم بالتنسيق مع الولاة بالنظر إلى أولويات الجهة في مجال التطهير. وأضاف أنه الوزارة بصدد القيام بدراسات تقييمية لنتائج جميع البرامج المرتبطة بخدمات التطهير للوقوف على الاخلالات والعمل على تجاوزها كما سيتم القيام بعديد المشاريع الاستثمارية الهامة في المجال.

وحول التساؤل المتعلق بأمثلة التهيئة العمرانية، أفاد أنه لم تتم المصادقة عليها منذ حوالي سنتين من 2018 إلى غاية أكتوبر 2020 مما ضاعف في إشكاليات البناء الفوضوي وذلك باعتبار المرحلة الانتقالية بعد المصادقة على مجلة الجماعات المحلية. وأضاف أنه بصدور الأمر الحكومي في أواخر سنة 2020 المتعلق بإعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، صدر حوالي أكثر من 40 مثال تهيئة.

ولدى تدخله، بيّن السيد الرئيس المدير عام للديوان الوطني للتطهير بالنيابة أن 90 % من ميزانية التصرف للديوان متكونة من معاليم التطهير المتأتية من أصناف التطهير المنزلي والسياحي والصناعي والتي توفر حوالي 200 مليون دينار وهو مبلغ غير كاف مقارنة بمصاريف التطهير التي تتطلب اعتمادات هامة خاصة منها للصيانة والاستغلال وتكاليف الطاقة الكهربائية.

وأوضح أن تحقيق التوازن بين التكاليف والمداخيل يتطلب الترفيع في معاليم التطهير سنويا بنسبة 8 % منذ سنة 2017 إلى غاية سنة 2025 حسب دراسة تم القيام بها في الغرض حول حسن التصرف في التوازنات المالية للديوان. وأضاف أنه لم يتم الترفيع في هذه المعاليم منذ سنة 2019 ممّا طرح إشكاليات على مستوى التوازنات المالية، حيث تم تسجيل تراجع في المداخيل المتأتية من هذه المعاليم للصنفين الصناعي والسياحي وذلك اعتبارا لتداعيات الجائحة الوبائية خلال سنتي 2020 و2021 إضافة إلى ارتباط ذلك بالجانب الاجتماعي وعدم المس من المقدرة الشرائية للمواطن.

وتطرق لعدد من البرامج الاستثمارية لمحطات التطهير والتي سيتم الشروع في إنجازها في أقرب الآجال على غرار تجديد وصيانة 03 محطات كبرى بباجة ومجاز الباب وجندوبة.

كما استعرض مشاريع معالجة المياه، حيث أفاد أنه تم إنجاز محطة كبرى لمعالجة المياه بنوعية ممتازة لتزويد مناطق المعمورة وتازركة والصمعة مشيرا إلى أنّ هذه المحطة لا يمكن لها معالجة المياه شديدة التلوث احتراما للبروتوكولات الصحية وحفاظا على جودة المياه.

وقدّم السيد المدير العام للديوان عددا من المعطيات تتعلق بمشاريع التطهير في عدد من المناطق. حيث أفاد أنه سيتم إنجاز مشروع ضخم بولاية قابس لتجديد بعض القنوات وذلك بالتشاور مع الوالي لتحديد الأولويات وبعد القيام بالدراسات اللازمة. وبيّن أنه سيتم كذلك بعث مشروع ضخم في مدينتي قفصة قصر والمضيلة بكلفة 28 مليون دينار، كما تم الانتهاء من الدراسات الأولية، وفي انتظار مخرجات دراسة التأثيرات على المحيط بخصوص مشاريع التطهير لمدينتي الرديف وأم العرايس.

وحول تساؤل يهم منطقة البحر الأزرق من تونس العاصمة، فإنّ تنظيف الأودية ليس من مهام الديوان إلا في حالات استثنائية وأفاد أنه تم تكليف الديوان في إطار معاضدة مجهود البلديات ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتنظيف 51 واد في 09 ولايات على غرار وادي الطابق الذي يمر عبر منطقة البحر الأزرق إضافة إلى أنه تم تكليفه بتنظيف 31 حوض تجميع مياه أمطار وذلك في حدود مرتين في السنة حسب الاعتمادات المرصودة والتي لا تتجاوز 02 مليون دينار.

وبخصوص الاستفسار عن الآلية 41، أفاد أن هذه الآلية تندرج في إطار تشجيع حاملي الشهائد العليا في إطار المشاريع الصغرى لمدة 05 سنوات في البداية لغاية معاضدة الشركات في مرحلة الانشاء والتكوين وتم التمديد فيها إلى 10 سنوات وعليه لا توجد إمكانية لتجديد العقود حاليا لأن الغاية من البرنامج هي دعم الشركة في مرحلة التكوين لكي تستطيع التوسع والدخول في تنافس مع بقية الشركات في مرحلة ما بعد العقد.

وفيما يتعلق بتأخر خلاص المزودين، أفاد أنّ هذا التأخير راجع أساسا لتأخر التحويلات من وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار اعتبارا للصعوبات التي تشهدها المالية العمومية.

من جهتها بيّنت السيدة مدير عام الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أن الوزارة تتابع منظومة التصرف في المصبات المراقبة بالتنسيق مع الولايات المعنية وأكدت على وجود مساعي بالتنسيق مع الولاة ورؤساء البلديات والمجتمع المدني لإقناع المواطن بنجاعة المشاريع المتعلقة بحسن التصرف في النفايات. وأفادت أن الوكالة تعمل على تطوير مشروع قانون يتعلق بالمسؤولية الموسعة للمنتج بما يمكّن من التقليص في النفايات الموجهة للمصبات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص. كما بيّنت أن المساعي متواصلة لإيجاد حلول لمصب برج شاكير بمجهود مشترك من قبل الأطراف المعنية والذي تعتبر اشكاليته الأساسية في الرفض الاجتماعي.

ثم استعرض السيد مدير عام الوكالة الوطنية لحماية المحيط مهام الوكالة لا سيما دورها الوقائي من خلال دراسة المؤثرات على المحيط وإبداء الرأي حول دراسة المؤثرات ودراسات التلوث. وأشار أن كل المؤسسات التي تم تنظيم نشاطها بمقتضى الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرّخ في 11 جويلية 2005 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط وبضبط أصناف الوحدات الخاضعة لدراسة المؤثرات على المحيط وأصناف الوحدات الخاضعة لكرّاسات الشّروط، مطالبة بإعداد دراسة حول حماية المحيط ويعهد للوكالة إبداء الرأي حول ذلك

كما استعرض الدور الرقابي للوكالة من خلال ما يضطلع به حوالي 30 خبير مراقب على كامل تراب الجمهورية من مهام تتمثل في مراقبة جميع الأنشطة الملوثة في البلاد وإعداد المحاضر العدلية في الغرض بتنسيق متواصل مع النيابات العمومية. وأضاف أن الجانب

الرقابي يشهد إشكاليات متعلقة بالمنظومة التشريعية البيئية الحالية إضافة إلى عدم تنفيذ قرارات غلق المؤسسات في أغلب الأحيان لغايات اجتماعية ونقابية.

كما تطرق في الختام إلى الدور العلمي للوكالة من خلال إعداد التقارير البيئية الجهوية والوطنية من قبل المرصد الوطني للتنمية المستدامة والتي يتم الاستئناس بها في إعداد المخططات التنموية، إضافة إلى دورها في الإشراف على حماية طبقة الأوزون.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل مكي **فيصل دربال**